Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science /special issue ISSN: 2788-6026
Doi: 10.54720/bajhss/2023.icbauc30 Pages: 359-373

علاقة التكنولوجيا المالية باستراتيجية الشمول المالي وانعكاسها على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة المصارف العراقية والجزائرية

أ. م. د. خالد عبيد أحمد العبيدي[١]، أ. م. د. قرارة سامية[٢]
[١]قسم الرقابة والتدقيق الداخلي الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٠٠٠١، العراق
[٢] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ١، سطيف، 19014، الجزائر
Dr.khaled.cpa1@gmail.com, guerrara.samia@univ-alger3.dz

الملخص

يهدف البحث إلى التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في العراق والجزائر وتحدياتها على وجه الخصوص ، يتعلق هذا بدرجة الأمان والموثوقية وسهولة الاستخدام والكفاءة ومدى استجابة عملاء البنك لأدواته وتحديد الإجراءات التي يمكن للبنك اتخاذها للتوسع ونشر استخدامها في العراق والجزائر لتعزيز الشمول المالي لكافة فئات المجتمع، وتبين أن استخدام التكنولوجيا المالية في البنوك تعد أحد أهم العوامل المساعدة على تعزيز استراتيجية الشمول المالي عبر مساهمة البنك في الناتج المحلي الإجمالي والتي تتطلب المزيد من الاهتمام والتطبيق لما لها من اثار ايجابية على تطوير التنمية الاقتصادية. وأوصى البحث بترسيخ فكرة التكنولوجيا المالية لتدعيم الشمول المالي وتفعيل البطاقات الائتمانية كبديل عصري للنقود عبر تسهيل اجراءات الحصول والتعامل مع تلك البطاقات، واستخدام نظم الدفع الإلكترونية بالمصارف لتحل محل النظم اليدوية.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، استراتيجية الشمول المالي، التنمية الاقتصادية.

Financial Technology's Relationship with the Strategy of Financial Economic Development – Case Study of Inclusion and its Impact on Iraqi and Algerian Banks

[1]Asst. Prof. Dr. Khaled Obaid Ahmed Al- obaidi,[2] Asst. Prof. Dr. Guerrara Samia
[1]Internal Audit and Oversight Department, University of Mustansiriya, Baghdad, 10001, Iraq.
[2]Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Setif, Setif, 19014.
Dr.khaled.cpa1@gmail.com, guerrara.samia@univ-alger3.dz

Abstract

The examination means to recognize the truth of monetary innovation in Algeria and its difficulties, especially with regard to the degree of safety, trust, ease of use, effectiveness, and the extent to which the bank's customers respond with its tools, and to identify the procedures that banks can take to expand and spread their use in Algeria to enhance financial inclusion for all segments of society. Financial technology used by commercial banks is regarded as one of the most crucial elements enhancing the financial inclusion plan and subsequently fostering economic growth through

the bank's contribution to the gross domestic product, which requires more attention and application because of its positive effects on economic development. The research recommended consolidating the idea of financial technology to support financial inclusion and activate credit cards as a modern alternative to money by facilitating procedures for obtaining and dealing with these cards, and using electronic payment systems in banks to replace manual systems.

Keywords: Financial technology; financial inclusion strategy; economic development.

١. مقدمة:

تعد الثورة العلمية والتكنولوجية من أبرز المتغيرات العالمية التي حدثت منذ نهاية القرن الماضي، إذ أن التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الاتصالات والمعلومات امتد ليشمل مجال التنافس الشديد والهيمنة الاقتصادية، ويعد عالم السلوكيات الالكترونية عنصرا أساسيا في الأعمال المصرفية حين أصبح العمل المصرفي يتزايد مساره نحو الأعمال المصرفية الالكترونية، واتجه العالم نحو إحلال العقل الاصطناعي محل العقل البشري الذي يلغي الحاجة إلى الاتصال المباشر بالأشخاص والذي سيؤدي ذلك لإدارة شؤون جودة المصارف وبالتالي زيادة درجة المنافسة، التقنيات المالية هي مدفوعات حديثة وآمنة ، بما في ذلك أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول وأجهزة الصراف الآلي والبطاقات الذكية واستخدام الإنترنت للمدفوعات وتحويل الأموال من مكان إلى آخر، وكذلك أنظمة عرض الحسابات الإلكترونية وتحصيلها التي ساعدت في تقديم خدمات مصرفية متطورة وغير مكلفة. وقد أسهمت هذه الخدمات إسهاما إيجابيا في زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية في القطاعين الشخصي والتجاري. وهذا يساعد على خلق الموارد وتجميعها وتعبئتها وتوجيهها إلى استثمارات مختلفة وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي تهم الدول عادة، وخاصة الدول النامية، والأخيرة هي الأكثر حماسا لقضايا التنمية، لذلك فهذه هي الطريقة الوحيدة لتحرير هذه الدول من التخلف الاقتصادي والقضاء على الاعتماد على الدول المتقدمة، لذلك نستخدمها لتحقيق هذا الهدف لتعبئة جميع الموارد المادية والبشرية. الموارد

مشكلة البحث: بناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: "كيف تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز إستراتيجية الشمول المالي؟ وإلى أي مدى سينعكس ذلك على التنمية الاقتصادية؟"

- **فرضيات البحث:** ينطلق البحث من فرضيتين مفادهما:
  - الفرض الصفري: "لا يوجد تأثير معنوي للتكنولوجيا المالية (الشمول المالي) على التنمية الاقتصادية متمثلة بـــ (مساهمة المصارف بالناتج المحلي الاجمالي)".
  - الفرض البديل: " يوجد تأثير معنوي للتكنولوجيا المالية (الشـمول المالي) على التنمية الاقتصــادية متمثلة بـــــ (مســاهمة المصارف بالناتج المحلي الاجمالي)".
- **أهداف البحث:** البحث له الأهداف يسعى اليها:

يهدف البحث إلى التعرف واقع التكنولوجيا المالية والقضايا ذات الصلة في العراق والجزائر، خاصة فيما يتعلق بدرجة الأمان والموثوقية وسهولة الاستخدام والكفاءة ومدى استجابة عملاء البنوك لأدواتهم، وكذلك ما يمكن للبنوك القيام به لتوسيع ونشر استخدامها في العراق والجزائر. الجزائر لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية في جميع قطاعات المجتمع. ويهدف إلى تحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على التنمية الاقتصادية.

- **أهمية البحث:**

تنبثق أهمية البحث من واقع العصر الرقمي الذي انتشرت وتعددت فيه أنظمة الاتصالات الحديثة على مستوى العالم، كما تكمن أيضا من خلال التركيز على أحد أهم المواضيع والتي تتمثل في تطوير التنمية الاقتصادية وذلك بالاستناد إلى التكنولوجيا المالية وتعزيز إستراتيجية الشمول المالي، فضلا عن تعاملها مع ما هو مستحدث في مجال متغيرات الدراسة.

- **المنهج المتبع:** لمحاولة الإجابة على مشكلة البحث واختبار صحة فرضياته تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي.
- **أنموذج البحث المقترح:** ويمكن توضيح أنموذج البحث المقترح من خلال الشكل الموالي:

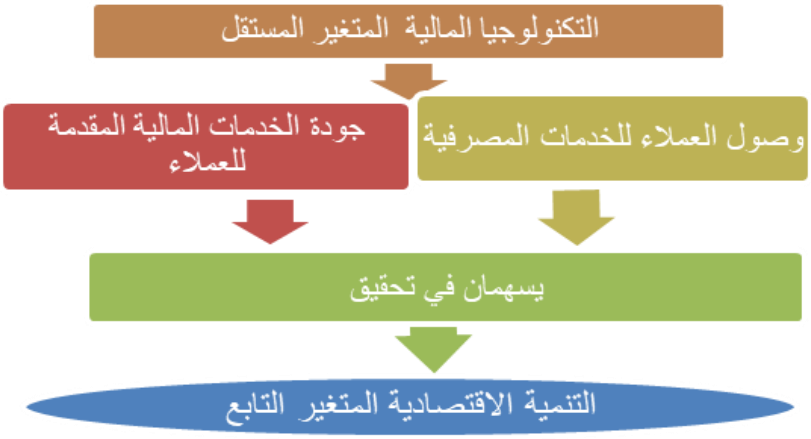

الشكل (01): أنموذج البحث المقترح المصدر: من إعداد الباحثان

- **هيكلية البحث: تحقيقا لأهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى المحاور الآتية:**

لغرض الوصول إلى هدف البحث، تم تقسيم البحث إلى مقدمة وأربعة محاور، تناول المحور الأول منه التكنولوجيا المالية واستراتيجية الشمول المالي، أما المحور الثاني فتطرقنا فيه إلى التنمية الاقتصادية، وخصصنا المحور الثالث لدراسة علاقة انعكاس التكنولوجيا المالية على استراتيجية الشمول المالي بالتنمية الاقتصادية، أما المحور الرابع والأخير فتم فيه إجراء الدراسة التطبيقية من خلال دراسة أهمية انتشار التكنولوجيا المالية في الاقتصاد الجزائري على استراتيجية الشمول المالي وبالتالي على التنمية الاقتصادية، واختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

- **الدراسات السابقة:**

<u>الدراسات العربية:</u>

هناك الكثير من الدراسات التي تطرقت لأحد أو أغلب متغيرات الدراسة الحالية، التي منها دراسة [٢١] **"أزمة كوفيد19 ، حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر"**: والغرض منه هو تسليط الضوء على أهمية الخدمات المالية الرقمية ودورها في رقمنه الوصول إلى الخدمات المالية، وكذلك كيف أثبتت جائحة كوفيد -١٩ درجة الحاجة إلى رقمنة الخدمات المالية في الجزائر. تهدف الدراسة [٨] إلى تسليط الضوء على أهمية التقنيات المالية في البنوك من خلال تقديم الخدمات المالية والمصرفية ودورها في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية. أن من بين الصعوبات التي تواجهها التقنيات المالية ارتفاع تكلفة الإنترنت وضعف الثقافة المالية بشكل عام.

<u>الدراسات الأجنبية:</u>

كما جاءت أيضا دراسة [٤٤]: **«CONSTRUCTION OF A FINANCIAL INCLUSION INDEXFOR MEMBER COUNTRIES OF THE ORGANIZATION OF ISLAMIC COOPERATION (OIC)»** **"بناء مؤشر الإدماج المالي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي(OIC) "**، وكان هدف هذه الدراسة بناء مؤشر متعدد الأبعاد للشمول المالي(IFI) للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC) خلال فترة٢٠١١ إلى٢٠١٥. على اعتبار أن هذا النوع من المؤشرات سيسمح لواضعي السياسات والاقتصاديين الإشراف على تطور الاقتصاد بمرور الزمن من ناحية الشمول المالي. أما بالنسبة لدراسة [٤٠]: **«Microcredit et inclusion financière en Algérie: Une étude d'impact»** **"الإقراض الأصغر والشمول المالي في الجزائر: دراسة الأثر"**: في كيفية تحفيز الائتمان الأصغر لمؤشر الشمول المالي في الجزائر. وتناولت دراسة [٥٠]: **«Financial Inclusion in Algeria: reality and Outlook» "الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق"** أهمية تعزيز الشمول المالي كما قامت بتحليل لتطور مؤشراته الرئيسية في الجزائر. وأيضا كانت دراسة [٣٦]: **«The Relationship between Financial inclusion and Financial stabilité- Empirical evidence from the North African. Countries »** **"العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي -أدلة تجريبية من دول شمال إفريقيا"**التي

هدفت إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا. أما بالنسبة لدراسة **[٥١]: «L'inclusion financière: un levier au service d'une croissance économique inclusive en Algérie» "الشمول المالي: رافعة للنمو الاقتصادي الشامل في الجزائر"**: فهدفت هذه الأخرى إلى تسليط الضوء على تأثير الشمول المالي على النمو الشامل. وتطرقنا أيضا في الدراسات الأجنبية السابقة إلى دراسة **[٣٣]: «The reality of Financial inclusion Indicator in the city of Sétif - A Survey» "واقع مؤشرات الشمول المالي في مدينة سطيف – مسح"**: التي هدفت إلى دراسة واقع مؤشرات الشمول المالي في ولاية سطيف، وذلك بالتطبيق على عينة من 316 فردا أكثر من عشرين سنة، وهي نسبة مقبولة وبذلك سيكون في الإمكان الاعتماد على نتائج هذه الدراسة، حيث توصلت إلى أن مستوى الشمول المالي منخفض في هذه الولاية.

كما جاءت دراسة [٤٦] لتقييم العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية، باستعمال المنهج الإحصائي الوصفي وتحليل الانحدار والارتباط، ومن أهم استنتاجات الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين الحصول على الخدمات المالية والتنمية الاقتصادية، ونتيجة لذلك، تؤدي زيادة الحصول على الخدمات المالية إلى تسريع التنمية الاقتصادية [٤٢] أما بالنسبة للبحث فتوصلت إلى أن التكنولوجيا المالية قد مكنت الشركات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على ائتمان قصير الأجل بتكاليف مناسبة وتمكين المستثمرين من تحقيق عوائد قياسية. كما تطرقنا أيضا لدراسة [٣٠] والغرض منه هو توضيح دور التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية بشكل عام وفي القطاع المصرفي بشكل خاص. وهدفت دراسة [٣٨] إلى تحليل ما إذا كان الدور الحالي لـ FinTech) التكنولوجيا المالية) له تأثير جيد أو سيئ في المؤسسات المالية المصرفية(الوطنية) . أما بالنسبة لدراسة [٣٩] فكان هدفها هو تقييم أثر ممارسات التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية التقليدية، ومن أهم ما توصلت إليه هو أن المؤسسات المالية التقليدية لها اختلال في المدخرات وعدد من الحسابات بسبب ممارسات التكنولوجيا المالية، في حين كان للاندماج والاستحواذ تأثير سلبي في الناتو المحلي الإجمالي للدول الآسيوية

التكنولوجيا المالية واستراتيجية الشمول المالي

١,٢ التكنولوجيا المالية:

١,١,٢ نشأة التكنولوجيا المالية:

يعد مصطلح التكنولوجيا المالية من المصطلحات الحديثة جدا والتي ظهرت في القرن ٢١. [١] حيث يعود ظهوره إلى الانتشار المذهل والسريع لتكنولوجيا المعلومات، والذي يعد اختراع تكنولوجي يتم توظيفه في الخدمات المالية وقد ساهم ذلك في إحداث تغيير جوهري في طبيعة القطاع المصرفي والمالي من خلال توفير آليات حديثة جعلت منه أكثر مرونة وديناميكية وسرعة في تقديم خدماته [٢] وتعد شركات التكنولوجيا المالية من أوائل الشركات التي اعتمدت المحافظ الرقمية، والتي منها الشركات الناشئة Braintree وKlara وAden التي تعمل على حل مشكل تمكين المدفوعات داخل التطبيق لتمويل التجارة الإلكترونية [٣].

٢,١,٢ مفهوم التكنولوجيا المالية:

عرف [١٨] عادة ما يتم تعريف التكنولوجيا على النحو التالي: "تعتبر وسيلة يستخدمها الشخص للتكيف مع بيئة دائمة التغير، سواء كانت مادية أو بيولوجية أو اجتماعية، لأنها تتكون من مجموعة من العناصر الأساسية للمهارات والخبرة والوسائل التي تساعد على تحقيق هدف مفيد. "بالنسبة للتكنولوجيا المالية، كان يعرف ذلك [٤١] بأنها: "مزيج من التكنولوجيا ونماذج الأعمال المبتكرة التي تعمل على تغيير أو تعطيل أو تحسين الخدمات أو المنتجات المالية، وكما يمكن تقسيم التكنولوجيا المالية إلى تحويل الأموال، والمدفوعات، والودائع أو الإقراض، وجمع الأموال، وإدارة الاستثمار أو الثروة، وتنظيم التكنولوجيا".

ويرى [٤٩] أن مصطلح (FinTech) يشير إلى "التكنولوجيا المالية" الذي يعرف بأنه: "تقديم الخدمات المالية والمصرفية من خلال الابتكارات التكنولوجية الحديثة التي تقودها برامج الكمبيوتر والخوارزميات". كما عرف [٤٥] مزود FinTech بأنها: "فرد أو شركة تستخدم منصة تكنولوجيا سواء عبر الانترنيت أو غير متصل، لتقديم خدمات مالية جديدة أو لتحسين تقديم الخدمات المالية الحالية، من الناحية المثالية".

كما عرفها [١] بأنها: "اختراع يساهم في القضاء على عادات التمويل القديمة التي تقتضي اتجاه المستثمر نحو المصرف المحلي لطلب الائتمان إلى تكنولوجيا أكثر ذكاء عن طريق الحصول على التمويل الجماعي بطريقة أسرع وأرخص وبأسعار معقولة لجمع الأموال حول العالم".

كما عرف [٢٤] الخدمات المصرفية عبر الإنترنت هي وسيلة اتصال عبر الإنترنت بين البنك والعميل، بمساعدة أنظمة أخرى، يستخدم عملاء البنك الخدمة من خلال جهاز كمبيوتر شخصي يسمى المضيف، أو باستخدام مضيفين آخرين، وكل هذا عن بعد، دون الحاجة إلى الاتصال المباشر مع موظفي البنك. الموظفين. ستتمكن من الحصول على مجموعة متنوعة من المنتجات المصرفية التي تقدمها البنوك".

٣,١,٢ فوائد التكنولوجيا المالية:

أشار[٤٩] إلى مجموعة من الفوائد للتكنولوجيا المالية والتي منها أنها تسهل على الأفراد ذوي الدخل المنخفض إدارة التزاماتهم المالية على أساس يومي، ومن خلال انخفاض العبء التنظيمي على مزودي التكنولوجيا المالية يجعل من السهل عليهم التركيز على تحسين التكنولوجيا المالية ووظيفة الوساطة حيثما أمكن لخدمة العملاء بشكل أفضل، فضلا عن أنه يصبح في إمكان مقدمي التكنولوجيا المالية الانضمام إلى مؤسسات الإقراض التقليدية بغرض مساعدتهم على خفض التكاليف التشغيلية وتحسين جودة وسائل التدخل إذ يمكن أن تساعد الشراكة مع مؤسسات الإقراض التقليدية شركات التكنولوجيا المالية على الاستمرار مع مرور الوقت، كما أن التكنولوجيا المالية ستضيف قيمة لأنشطة مؤسسات الإقراض التقليدية التي يشاركون معها، لاسيما في "تحسين العملية" للإقراض عبر الانترنيت، كما تتمثل فوائد التكنولوجيا المالية في توفير أموال طوارئ فورية أو قروض في مبالغ صغيرة للأفراد ذوي الدخول المنخفضة مقارنة بالمصارف ومؤسسات الإقراض الأخرى، فضلا عن توفير الراحة للعملاء.

ويضيف [٤٧] فائدة أخرى للتكنولوجيا المالية تتمثل في تسهيل الخدمات المالية "الشخصية"، هذه الأخيرة تتمثل في الهواتف المحمولة والهواتف الذكية، ويتم ذلك من خلال استكشاف المزيد من الخدمات المالية من خلال التخصيص "الديناميكي". ويضيف [٢٠] أن من فوائد التكنولوجيا المالية والتي تتداخل مع فرص الصيرفة الالكترونية من خلال المحافظة على العملاء الحاليين، فضلا عن زيادة عدد مستخدمي الانترنيت بسرعة هائلة واستقطاب عملاء جدد مهتمين بخدمات البنوك المبتكرة والتي لم تكن موجودة في الماضي، فضلا عن توفير المناخ الاستثماري المناسب لمزاولة الخدمة الالكترونية بمختلف المؤسسات. كما أشار[٩] إلى أن استخدام التقنية يساعد على إنجاز المهام والفعالية بكفاءة وفاعلية كبيرة مع اختصار في الجهد المبذول والوقت المستغرق والمال المنفق، وبالتالي انخفاض التكاليف يساعد في ارتفاع الإيرادات ومن ثم ارتفاع سعر السهم للشركة في الأسواق المالية، ويؤكد[٢٧] بأن الكثير من اقتصاديات الدول تعتمد على استقطاب رؤوس الأموال من الخارج من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر لعلاج التناقض الكامن في فجوة الموارد المحلية، الذي يعد ذلك بمثابة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ويسهم في ضخ رؤوس الأموال في الاقتصاد الوطني وتحسين الإنتاجية وحل لمشكلة البطالة وتطور المؤسسات أي يستند في ذلك على التكنولوجيا الحديثة.

٤,١,٢ أهم الخدمات المصرفية الإلكترونية:

أشار[٢٨] إلى مجموعة من الخدمات المصرفية الحديثة المتنوعة التي أدخلتها المصارف والتي تتمثل في كل من **خدمات التوكيل الالكتروني (Factoring)، خدمة الصرف الآلي ATMs (Automated Teller Machine)، مراكز الخدمة الهاتفية (Call Centers) والمصرف الناطق (Phone Bank)، البطاقات الذكية (Smart Cards)، خدمات نقاط البيع (Point of Sale Services)، الحصول على الخدمات المصرفية في المكتب أو البيت (Banking Office Home)، خدمات التحويل الالكتروني للشبكات والمقاصة الآلية (Clearance Automated)، الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت (Internet on Line Banking).** ويعرف [١٦] وسائل الدفع الالكترونية بأنها: "كل وسيلة تستخدم الكمبيوتر وبياناتها الرقمية عبر شبكة معلوماتية سواء في شكل بطاقات أو رموز أو إشارات للوفاء بالالتزامات".

٥,١,٢ عوائق وتحديات تطبيق التكنولوجيا المالية:

يرى[٣٤] أن نماذج العمل قد لا يتم تسجيلها ضمن أطر السلطات التنظيمية، وبالتالي قد تؤثر المسائل التنظيمية المحيطة على قدرة السلطات على مراقبة تطورات تقنية التكنولوجيا المالية، حيث يعتبر معرف الكيان القانوني وسيلة لدعم جمع البيانات والإبلاغ عنها في التكنولوجيا المالية، بطريقة تسهل التعاون وتبادل المعلومات عبر الحدود، وبالتالي يعتبر ذلك بمثابة عائق لتطبيق

التكنولوجيا المالية، ويضيف[٣٧] أن من العوائق أيضا وجود القليل من مصادر البيانات الرسمية وضعف جودة البيانات لمراقبة القطاع بشكل جيد، وأيضا إمكانية شركات التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية الحالية الاستفادة من بيانات العملاء للانتقال إلى الخدمات المالية، مما يؤدي إلى طمس الحدود المالية وغير المالية. أما بالنسبة لـ[١١] فيرى أن ضعف تغطية الانترنيت وانخفاض أعداد الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية يُعد هو أيضا من بين عوائق تطبيق الانترنيت. إذ أشار [٢] بأن ٥٢% من البالغين أو ٧٦% من مالكي الحسابات أفادوا بأنهم استخدموا حساباتهم مرة واحدة على الأقل في إرسال أو استلام مدفوعات رقمية خلال العام الماضي.

ومن معوقات تطبيق التكنولوجيا المالية التي تمثل في ذات الوقت معوقات الصيرفة الالكترونية التي ذكرها[٢٠] ممثلة في الأمية المعلوماتية وضعف استخدام الحاسوب الشخصي والانتشار النسبي في وسائل الاتصال عن بعد، فضلا عن ضرورة إعادة هندسة العمليات والوظائف المصرفية والإدارية بسبب رفع نسبة مخاطرة أمن البيانات الذي سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف إدارة البيانات، وهو ما سيضطر البنوك لوضع سياسات وخطط جديدة للتعامل مع المخاطر الناجمة عن تقنيات الخدمة الالكترونية، وكذا صعوبة إعادة النظر ببرامج ومقررات واستراتيجيات المؤسسات المصرفية وضعف تحديث برامج جودة خدماتها المالية، كما يمكن اعتبار من معوقات تطبيق التكنولوجيا المالية ما أشار إليه[٧] أن بيئة الإنترنت غير آمنة لأنشطة القرصنة التي لا تتوافق فعليا مع حل الردع القانوني.

٢,٢ انعكاس التكنولوجيا المالية على إستراتيجية الشمول المالي

١,٢,٢ مفهوم وتعريف الشمول المالي:

ركز جميع الباحثين على تعريف إمكانية الوصول المالي على أنه توافر الخدمات المالية وعرفوا [١٢] على النحو التالي: "الميل إلى إتاحة الخدمات المالية والمصرفية لأكبر عدد ممكن من المواطنين وتقليل القيود القانونية والاجتماعية والثقافية التي تمنع الاستخدام الواسع لهذه الخدمات في المجتمع. من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة والمستدامة، من الضروري فتح جميع قنوات المشاركة الاقتصادية وضمان استفادة ذوي الدخل المنخفض من الفرص التي توفرها الخدمات المالية والمصرفية للتمويل والاستثمار والتوظيف" ٢٤، تعرف سلطة النقد الفلسطينية في عام ٢٠١٤. "زيادة إمكانية الوصول إلى جميع شرائح المجتمع واستخدامها، وكذلك وينبغي توفير إمكانية الحصول على الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجات جميع شرائح المجتمع ، بما في ذلك الفئات المهمشة والغنية ، بأسعار عادلة وشفافة ومعقولة".

يعرف البنك المركزي المصري الخدمات المالية بأنها " تقديمها لمختلف شرائح المجتمع، سواء المؤسسات أو الأفراد (على جانب العرض)، وتقديمها للمجموعات العامة (على جانب الطلب) وضمان جودتها المناسبة وأسعارها المعقولة من خلال القنوات المالية الرسمية." [٦]. "توفير واستخدام جميع الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات المصرفية وحسابات الادخار ، وخدمات الدفع وتحويل الأموال ، وخدمات التأمين ، والخدمات المالية والائتمانية ، من خلال القنوات غير الرسمية التي تلبي احتياجاتهم بأقل قدر من الإشراف والإشراف ، وبأسعار مرتفعة نسبيا ولا تعتمد على الأموال هذا يؤدي إلى سوء المعاملة".

جميع التعريفات المذكورة أعلاه، كما ذكرنا سابقا، تركز فقط على حقيقة أن توافر الخدمات المالية يسمح باستخدام الخدمات المالية المختلفة التي تقدمها البنوك، والتي تعتبر مفهوما محدودا، ولكن المفهوم الأوسع هو أن توافر الخدمات المالية يتجاوز هذا ويؤدي إلى الاستخدام الفعال والمسؤول لهذه الخدمات، وكل استراتيجية لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة. يركز على التعليم المالي الذي يعزز التنمية المستدامة. ويمكن أن نوضح متطلبات نجاح إستراتيجية الشمول المالي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (٠٢): يوضح متطلبات نجاح إستراتيجية الشمول المالي [١٩].

تظهر هذه الأرقام أن الوصول إلى نظام مالي شامل يتطلب إنشاء وتطوير النظم البيئية من خلال تطوير البنية التحتية المؤسسية والتكنولوجية من حيث العرض، يمكن لمقدمي الخدمات المالية المبتكرة الاعتماد على هذه النظم البيئية لتقديم الخدمات، ويمكنهم أيضا الاعتماد على وجود احتياجات عملاء واضحة ومعلنة، ومن حيث الطلب، فإن هذا سيكسب ثقة العملاء الذين يسعون إلى جذب الغالبية منهم من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة. لكنك تحتاج أيضا إلى إبلاغهم بالأمان عند العمل مع الخدمات المالية.

٢,٢,٢ الحاجة للشمول المالي وآثاره:

أصبح توافر الخدمات المالية مهما للغاية بسبب عدة عوامل، بما في ذلك الطفرة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بحيث أصبح من الممكن اللجوء إلى الوسائل الحديثة لتجنب السفر والنقل والأوراق والمدفوعات النقدية. [١٤] وأشار إلى أن زيادة توافر الخدمات المالية سيؤدي إلى زيادة الجهود للتنمية الاقتصادية من خلال زيادة مستوى العدالة الاجتماعية في المجتمعات وأيضا بسبب التأثير الإيجابي على سوق العمل والانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي لمزيد من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٣,٢,٢ أبعاد الشمول المالي:

قام [١٤] دمج قياس مدى توافر الخدمات المالية في ثلاثة أبعاد رئيسية. هنا، البعد الأول هو الوصول إلى الخدمات المالية، مما يعني القدرة على استخدام الخدمات المالية للمؤسسات العامة. أما البعد الثاني فهو درجة استخدام العملاء للخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات القطاع المصرفي، حيث أن تحديد مستوى إمكانية الوصول يتطلب تحديد وتحليل العقبات المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي، مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمة المصرفية، إن استخدام الخدمات المالية هو الذي يحدد درجة استخدام الخدمات المالية ، والبعد الثالث والأخير هو جودة الخدمات المالية. تتأثر جودة الخدمات المالية بعدد من العوامل ، بما في ذلك تكلفة الخدمات ، ووعي المستهلك ، وفعالية آليات التعويض ، وخدمات حماية المستهلك والضمانات المالية ، وشفافية المنافسة في السوق وعوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

٤,٢٢ دور التكنولوجيا المالية في تعزيز وتحقيق الشمول المالي للمصارف:

يرى [٣١] أن لدى التكنولوجيا المالية القدرة على تسهيل زيادة الشمول المالي من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية لأولئك الأفراد والشركات التي تم استثناؤها من الأسواق المالية الرسمية.

كما أشار [٤٣] فيما يخص ذلك أن التكنولوجيا المالية ستعمل على تحسين الشمول المالي وجعله حقيقة واقعة من خلال الوصول إلى الأماكن البعيدة وبأدنى تكلفة ممكنة.

يرى [٣٥] أنه في إمكانية الأنظمة الأساسية عبر الانترنيت أن توفر نموذجا من نوع سوبر ماركت يسهل الوصول إلى العديد من المنتجات والخدمات التي يقدمها مقدمو الخدمات المتباينون إلى جانب حفظ السجلات.

يرى [٥٢] أن العلاقة بين المصارف والتكنولوجيا المالية هي تكافلية أكثر مما هي تنافسية، حيث تحصل المؤسسات المالية على المساعدة في جهودها لتحسين عروض المنتجات وزيادة الكفاءة وخفض التكاليف، وهذا يجعل من الشراكات بين المؤسسات المالية وتكنولوجيا المعلومات والمالية إستراتيجية حاسمة لتلبية الاحتياجات المالية للمتعاملين وغير المتعاملين مع المصارف في جميع أنحاء العالم.

أكدَّ [٤٧] من خلال المساهمة في " ستساهم التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الأساسية ليس فقط في البلدان المتقدمة، ولكن أيضا في البلدان النامية ذات الأسواق الناشئة، حيث لم تنتشر الخدمات المالية بعد.

ويشير [٣٢] أن المؤسسات المالية ستستفيد من التبني المتنامي لتقنيات الهاتف المحمول والانترنيت لفهم العملاء بشكل أفضل وتقديم الخدمات المالية إلى قاعدة الهرم.

٢. التنمية الاقتصادية:

١,٣ تعريف التنمية الاقتصادية:

كانت هناك العديد من التعريفات للتنمية الاقتصادية من وجهة نظر أنها عملية حضارية قادرة على الوصول إلى مستوى خاص وفريد، والابتعاد عن التقاليد وتحرير نفسها من التبعية الخارجية" العمليات الاجتماعية الشاملة والواعية، سواء الإنتاج أو التوزيع، التي تهدف إلى استخدام الموارد العامة لتحقيق الأهداف الاجتماعية، تؤدي إلى تحولات هيكلية يمكن أن تزيد الإنتاج، وبالتالي زيادة متوسط الناتج للفرد وبالتالي تعزيز إمكانات المجتمع"
كما عرفها [١٥] على النحو التالي: " العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تهدف إلى التحسين المستمر من أجل تحسين مستوى المعيشة وتحقيق رفاهية جميع المقيمين والأفراد على أساس المشاركة الفعالة في التنمية والتوزيع العادل للفوائد الناتجة عنها." أما [٢٥] فقد عرفه على النحو التالي: "النمو الاقتصادي المستمر والمطرد على مدى فترة كافية لإحداث تغييرات هيكلية ونوعية في اقتصادات الدول المعنية، والتنمية الاقتصادية تؤدي إلى تحسن نوعي واضح في الأجور والرفاهية الاقتصادية للأفراد والمجتمع".

٢,٣ متطلبات التنمية الاقتصادية:

أشار[١٣] إلى أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى خلق وتجميع الموارد وتعبئتها وتوجيهها نحو الاستثمارات المختلفة، ذلك أن التنمية ورأس المال توجد بينهما علاقة متداخلة ومترابطة وبالتالي لا يمكن أن تحدث تنمية بدون رأس مال، وبالتالي يلعب القطاع المصرفي دورا هاما في توفير رأس المال لأجل النهوض باقتصاديات الدول، يتم التأكيد على دور البنوك في النشاط الاقتصادي كأحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني من خلال تسهيل المعاملات الاقتصادية والمالية ، وتمويل العمليات الاستثمارية العامة والخاصة ، وتمويل إنشاء مشاريع استثمارية ذات ربحية عالية ، وتمويل شراء المواد الخام وزيادة رأس المال ، فضلا عن تقديم القروض اللازمة لتمويل تكاليف القطاع الصناعي ككل من حيث تمويل مصانع الأصول الثابتة ، بما في ذلك البناء والمعدات والنقل. هذا يكفي للعمليات التشغيلية.

٣,٢أهداف التنمية الاقتصادية:

أشار [٢٢] الى المساهمة في زيادة الدخل المحلي ونصيب الفرد وتحقيق التوازن بين الواردات والصادرات؛ والقدرة على تحقيق المساواة في ملكية وسائل الإنتاج؛ والمساعدة على استهلاك الموارد بطريقة مستدامة حتى يستمر التقدم للأجيال القادمة؛ وتلبية احتياجات ورغبات الأفراد؛ وكذلك تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية. وأشار إلى عدد من أهداف التنمية الاقتصادية، بما في ذلك تعزيز اقتصاد مستدام. وتلعب دور في النهوض بالاقتصاديات المحلية ونقلها من حالة التبعية إلى حالة الاستقلال، وكذا تعزيز سيادة الدولة وتشجعيها للصادرات أكثر من الواردات، وتشجيع ثقافة إحلال الواردات وتصنيعها محلياً، كما أنها تحرص على استقرار العملة المحلية وبقائها قوية أمام العملات الأجنبية. وأضاف [٢٥] أن من أهداف التنمية الاقتصادية أبضا هو تمكين المجتمع من التمتع ببيئة جيدة وحياة أفضل، ذلك أن مآلها الأخير هو إسعاد البشر وتسهيل أمور حياتهم ومعيشتهم.

٣. علاقة التكنولوجيا المالية باستراتيجية الشمول المالي وانعكاسها على التنمية الاقتصادية

وأشار كل من [١٢] و[١٤] إلى أن كل من (البنك الدولي) و(تقرير صندوق النقد العربي عام ٢٠١٥) قد اعتبرا أن تعميم الخدمات المالية وتسهيل الوصول لهذه الخدمات من قبل كافة طبقات المجتمع ركيزة أساسية من أجل تحسين الظروف المالية ومحاربة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

ونقوم من خلال التمثيل البياني الموالي بتوضيح العلاقة بين انعكاس التكنولوجيا المالية على إستراتيجية الشمول المالي والتنمية الاقتصادية كما يلي:

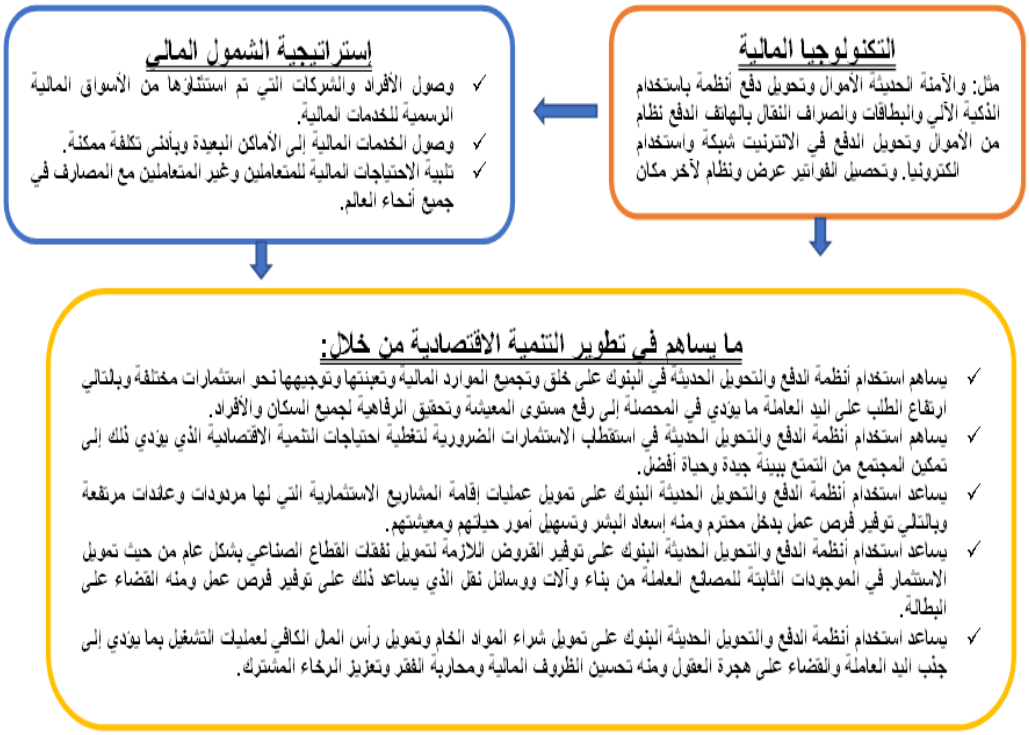

الشكل رقم (3): يوضح العلاقة التي بين التكنولوجيا المالية والتنمية الاقتصادية بوساطة الشمول المالي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ما تم التطرق إليه أعلاه

ما يمكننا ملاحظته من خلال الشكل أعلاه هو أنه بتوظيف وتطوير التكنولوجيا المالية في البنوك الذي سينعكس على تعزيز استراتيجية الشمول المالي يتم تسهيل حصول العملاء على الخدمات المالية ومنه زيادة التعامل مع البنوك، أين تقوم هذه الأخيرة بتوظيف الأموال المدخرة في تغطية احتياجات التنمية الاقتصادية، وبالتالي في المحصلة تطوير التنمية الاقتصادية.

ومما تطرقنا إليه أعلاه نلتمس وبشكل واضح نقاط ومؤشرات عدة ترمي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال انعكاس التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي، وبالتالي كلما اندفعت البنوك في مسار تعزيز الشمول المالي باستخدام التكنولوجيا المالية، كلما أدى ذلك إلى تلبية احتياجات العملاء أكثر وبالتالي الاحتفاظ بالعملاء القدامى وجذب عملاء جدد بما يؤدي إلى تجميع الموارد وتعبئتها ومنه القدرة على توجيهها نحو الاستثمارات المختلفة ليتم بعد ذلك تطوير التنمية الاقتصادية. ونستنتج من ذلك وجود علاقة متداخلة بين انعكاس التكنولوجيا المالية على استراتيجية الشمول المالي والتنمية الاقتصادية، أي أن التكنولوجيا المالية لها انعكاس على تعزيز الشمول المالي من خلال مجموعة واسعة من الخصائص، هذه الأخيرة تعد من متطلبات التنمية الاقتصادية.

٤. الدراسة التطبيقية

٤-١ الطريقة والأدوات: سنحاول من خلال الدراسة الميدانية توضيح علاقة التكنولوجيا المالية باستراتيجية الشمول المالي وبالتالي تطوير التنمية الاقتصادية، من خلال تحليل البيانات المنشورة لعينة من البنوك العراقية والجزائرية؛ والتي تم التحصيل عليها من

المواقع الالكترونية لتلك البنوك. وبعد إجراء عملية تحليل بيانات عينة البحث واستخلاص نتائجها؛ اعتمدت الباحثان على الأسلوب الإحصائي التالي لتحليل النتائج:

أسلوب التحليل الوصفي، عبر استخدام حزمة البرامج الإحصائية في العلوم الاجتماعية (Statistical package for social sciences) المعروفة اختصارًا بـــ (SPSS) الإصدار ٢٢؛ لاختبار مدى وجود علاقة بين التكنولوجيا المالية واستراتيجية الشمول المالي والتنمية الاقتصادية، فضلا عن إيجاد علاقة التأثير بينها. وتم تحليل البيانات واستخراج النتائج، وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار القياسي ومقاييسه لتحليل البيانات المنشورة في المواقع الالكترونية الخاصة بها بالبنوك عينة الدراسة.

٥-٢ النتائج ومناقشتها: تقوم الباحثان وفقًا لما سبق لاختبار علاقة التكنولوجيا المالية باستراتيجية الشمول المالية وانعكاسها على التنمية الاقتصادية، ويبين الجدول التالي ترميز متغيرات الدراسة الاتية (عدد ماكينات الصراف الآلي، عدد المودعين في البنك، عدد فروع البنك التجاري المنتشرة على مستوى العراق والجزائر، مساهمة البنك في الناتج المحلي الإجمالي) وذلك لغرض تحديد مدى دقة الفرضيات الآتية:

الفرض الصفري:"لا يوجد تأثير معنوي للتكنولوجيا المالية (استراتيجية الشمول المالي) على التنمية الاقتصادية متمثلة بـ (مساهمة المصارف بالناتج المحلي الاجمالي)".

الفرض البديل: " يوجد تأثير معنوي للتكنولوجيا المالية (استراتيجية الشمول المالي) على التنمية الاقتصادية متمثلة بـ (مساهمة المصارف بالناتج المحلي الاجمالي)".

الجدول رقم (٠١): يوضح ترميز متغيرات الدراسة

الطريقة المستخدمة	المؤشر	عدد ماكينات الصراف الآلي	عدد محطات الدفع الالكتروني	عدد فروع البنوك المنتشرة على مستوى العراق والجزائر	مساهمة البنك في الناتج المحلي الإجمالي
الانحدار القياسي	الترميز	ATM	TPE	NCBBSAA	CBGDP
		A	B	C	Y

المصدر: من إعداد الباحثان

يوضح الجدول السابق اسماء المتغيرات التي أدخلت في معادلة الانحدار (التنمية الاقتصادية متمثلة بمساهمة البنك في الناتج المحلي الاجمالي) كمتغير تابع يرمز له بالرمز (Y)، والمتغيرات المستقلة (C,B,A) علمًا أن التحليل لم يستبعد أي متغير.

تحليل تأثير المتغيرات على الناتج المحلي الاجمالي:

تم تقدير النموذج القياسي واعتماد طريقة الانحدار القياسي في النموذج لتقدير معالم الانحدار الخطي المتعدد ويوضح الجدول (٠٢) نتائج كلا من المتغيرات الثلاثة على التنمية الاقتصادية متمثلة بمساهمة البنك بالناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (٢) نتائج تقدير آثر متغيرات الشمول المالي على الناتج المحلي الاجمالي

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة (المفسرة)	R	R^2	Aduste R- Squ	Durbin - Watson	قيمة F	دلالة F	قيمة بيتا المعيارية B	قيمة T	دلالة T
(Y)التنمية الاقتصادية (مساهمة البنك في الناتج المحلي الإجمالي)	A عدد ماكينات الصراف الآلي	.333	.111	-.223	.867	.332	.802	324.	443.	670.
	B عدد محطات الدفع الالكتروني							225.	518.	619.
	C عدد فروع البنك التجاري المنتشرة على مستوى العراق والجزائر							191.-	244.-	814.

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

من أجل معرفة العلاقة بين التنمية الاقتصـــادية (مســـاهمة البنك في الناتج المحلي الإجمالي) والمتغيرات المفســـرة (عدد ماكينات الصـراف الآلي، عدد محطات الدفع الالكتروني، عدد فروع البنك المنتشـرة على مسـتوى العراق والجزائر)، فقد تم اسـتخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي اعتبرت فيه المتغيرات آنفة الذكر كمتغيرات تفسـيرية والتنمية الاقتصـادية كمتغير تابع. فقد أظهرت نتائج الانموذج الآتي:

١- يبين اختبار (F) عدم معنوية النموذج إذ بلغت قيمته (٠,٣٣٢) عند مســـتوى دلالة (٠,٨٠٢) وهو أكبر من مســـتوى المعنوية (٠,٠١)، وهذا يعني عدم ملائمة النموذج في شرح العلاقة بين التنمية الاقتصادية متمثلة بالناتج المحلي الاجمالي وبين متغيرات التكنلوجيا المالية متمثلة بالشمول المالي.

٢- إن معامل التحديد (R^2) ذا قيمة منخفضة نسبيًا إذ بلغ (٠,١١١) والذي يشير الى أن (١١٪) من المتغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي تعود الى متغيرات النموذج التكنلوجيا المالية متمثلة بالشمول المالي والمدرجة في النموذج المقدر؛

٣- تبين من خلال إحصائية دربن واتسون (Durbin-Watson) والبالغة قيمتها (٠,٨٦٧) أنها تقع ضمن المنطقة الحرجة.

٤- تبين عدم وجود تأثير معنوي لجميع المتغيرات المدرجة في النموذج المفسرة (عدد ماكينات الصراف الآلي، عدد محطات الدفع الالكتروني، عدد فروع البنك المنتشرة على مستوى العراق والجزائر) على التنمية الاقتصادية (مساهمة البنك في الناتج المحلي الإجمالي) فالنتائج تظهر عدم معنوية تأثيرهما على النموذج.

٥- تظهر قيمة (T) مســـتوى دلالة غير معنوية لجميع متغيرات النموذج إذ بلغت قيمتها (٠,٦٧٠) لعدد ماكينات الصـــراف الآلي، وقيمة (٠,٦١٩) عدد محطات الدفع الالكتروني، أما قيمة عدد فروع البنك فقد بلغت (٠,٨١٤) وهي أكبر من (٠,٠١).

٦- توضح نتائج تحليل أنوفا لاختبار معنوية الانحدار أن القيمة المعنوية (Sig) هي (٠,٨٠٢) وهي أكبر من (٠,٠١) وبالتالي نقبل الفرض الصـــفري ونرفض الفرض البديل وهو أن الانحدار غير معنوي وبالتالي لا يوجد تأثير من المتغيرات المســـتقلة على المتغير التابع ولا نستطيع التنبؤ بالمتغير التابع من خلال هذه المتغيرات المستقلة.

٧- يوضح معامل ارتباط بيرسون بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أن العلاقة دون المتوسط، إذ بلغت قيمته (٠,٣٣٣) بقيمة معامل تحديد (٠,١١١) وكانت قيمة معامل التحديد المعدل (-٠,٢٢٣) أي ان المتغيرات المســـتقلة تفســـر (٢٢٪) من التباين الحاصل في التنمية الاقتصادية.

بعد أن تعرفنا على العلاقة بين المتغيرات المســـتقلة والمتغير التابع يتم تقدير النموذج باســـتخدام نماذج البيانات الطويلة من خلال اســـتخدام نموذج التأثير الثابت ونموذج التأثير العشـــوائي وكانت النتائج المقدرة من معاملات الانحدار المعيارية وغير المعيارية والخطأ المعياري وقيمة اختبار T مع القيمة الاحتمالية للاختبارات ويمكن تمثيل معادلة خط الانحدار بالطريقة المعيارية

(قيمة (معادلة الانحدار A) + قيمة (B) + الخطأ المعياري C) = قيمة (

(الخطأ المعياري 0.191 + (0.225 + 0.324=

ويستنتج البحث مما سبق أن استخدام التكنولوجيا المالية في البنوك التجارية تعتبر أحد أهم العوامل المساعدة على تعزيز استراتيجية الشمول المالي وبالتالي تطوير التنمية الاقتصادية عبر مساهمة البنك في الناتج المحلي الإجمالي والتي تتطلب المزيد من الاهتمام والتطبيق الالزامي لما لها من اثار ايجابية على التنمية الاقتصادية.

٦- النتائج: توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

١- أدوات السياسة النقدية هي وسيلة لتنسيق وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية باستخدام الاستراتيجيات المناسبة المصممة مع مراعاة الشمول المالي ، والتي تعكس المتغيرات الاقتصادية.

٢- ان تطوير المصارف العاملة في العراق والجزائر وفروعها يكون له اثار ايجابية على الناتج المحلي الاجمالي.

٣- يسهم الشمول المالي وتكنولوجيا المعلومات في نشر ثقافة الخدمات المالية المصرفية.

وبناء عليه وبعد الإجابة على التساؤل البحثي وما تم التوصل إليه من نتائج يمكننا تأكيد صحة الفرضية البحثية القائلة بأنه: **"لا يوجد تأثير معنوي للتكنولوجيا المالية متمثلة بالشمول المالي على التنمية الاقتصادية متمثلة بالناتج المحلي الاجمالي ".**

٧- التوصيات: بناء على النتائج التي توصلنا إليها نوصي بما يلي:

١- ترسيخ فكرة التكنولوجيا المالية لتدعيم الشمول المالي وتفعيل البطاقات الائتمانية كبديل عصري للنقود عبر تسهيل اجراءات الحصول والتعامل مع تلك البطاقات، واستخدام نظم الدفع الإلكترونية بالمصارف لتحل محل النظم اليدوية.

٢- توفير قاعده مالية يتم الارتكاز عليها عند القيام باعتماد التكنولوجيا المالية وتطبيق الشمول المالي.

٨- تعبئة الرأي العام حول أهمية الإصلاحات ومهارات الاتصال مع السكان ، وكذلك الخطط الزمنية المستهدفة لتنفيذها في كل مرحلة من مراحل إدخال إمكانية الوصول المالي

أبحاث مستقبلية:

- دور التقنيات الحالية والمستقبلية في تحقيق التنمية المستدامة
- أثر استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) في المعاملات المحاسبية لتعزيز جودة التدقيق
- أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي على معايير المحاسبة الاسلامية

٩- قائمة المراجع:

المراجع

[١] أ. م. د. ابتسام علي حسين, أ. م. د. شذى عبد الحسين جبر & ,م. م. وفاء أيوب كسارة. (٢٠٢٠). دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الإسلامي, *Journal of Administration and Economics* . (124), 45-61.

[٢.] آسلي ديميرجوتش-كونت، ليورا كلابر، دوروثي سينجر، سنية أنصار، جيك هيس. (٢٠١٧). قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية. قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي.

[٣.] مجموعة مؤلفين .(2017) .السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[٤.] أمير علي خليل. (حزيران, ٢٠١٩). دور محفظة الموبايل الرقمية في تعزيز حجم التجارة الالكترونية -دراسة تحليلية - العراق أنموذجا. مجلة الإدارة والاقتصاد. المجلد٨، العدد٣٠.

[٥.] بهناس العباس، رسول حميد، بسيسة بلعباس عز الدين. (ديسمبر, ٢٠١٩). أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية. مجلة معارف. الكجلد١٤، العدد٢.

[٦.] بن عوالي .(2022) .أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي للبنوك-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قصر الشلالة ,Doctoral dissertation)، جامعة ابن خلدون-تيارت.

[٧.] تيماء محمود فوزي الصراف. (٢٠٠٥). نافذة قانونية على الانترنيت. مجلة الرافدين للحقوق. مجلد (٣/ السنة العاشرة)، العدد٢٦.

[٨.] حنين محمد بدر عجور. (٢٠١٧). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة). رسالة ماجستير. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.

[٩.] حيدر عباس الجنابي. (نيسان, ٢٠٢١). انشاء نموذج للتحليل المالي باستخدام البرمجة الرقمية. مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني، العدد ٢.

[١٠.] خبراء صندوق النقد الدولي بقيادة نيكولا بلانشيه. (٢٠١٩). الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. صندوق النقد الدولي.

[١١.] زهراء صالح حمدي. (٢٠٢٠). اهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الاشارة لتجارب دولية. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. المجلد ١٢، العدد٢٨.

[١٢.] سيناء احمد جارالله. (بلا تاريخ). استراتيجية الشمول المالي في المصارف الاهلية والية تفعيلها. مجلة الجامعة العراقية. العدد ٤٥ ج٣.

[١٣.] صباح حسن العكيلي. (٢٠٢١). دور القروض الموجهة في تمويل التنمية الاقتصادية (المصارف التجارية في العراق -حالة دراسية ٢٠٠٥-٢٠١٨). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد الخامس والستين.
[١٤.] صورية شنبي، السعيد بن لخضر. (٢٠١٨). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة. المجلد ٣، العدد٠٢.
[١٥.] عمار عبد الهادي شلال. (٢٠٢٠). أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية - العراق حالة دارسيه - للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٧). مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد١٢، العدد٢٨.
[١٦.] فرهاد سعيد سعدي. (٢٠١٨). وسائل ووسائط الدفع والمبادلة الالكترونية -دراسة عن الطبيعة القانونية للبتكوين Bit-Coin نموذجا. مجلة رسالة الحقوق، السنة العاشرة، العدد الثالث.
[١٧.] كركار مليكة. (٢٠١٩). الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. المجلد ١٠، العدد ٣.
[١٨.] كريمة علي الجوهر، شاكر عبد الكريم البلداوي، محمود جلال البياتي. (٢٠١١). دور المدقق الداخلي والخارجي في إدارة مخاطر التكنولوجيا (دراسة تحليلية مقارنة). مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد٨٩.
[١٩.] لمياء عماني، وفاء حمدوش، عائشة سلمة كيحلي. (٢٠٢٠). استراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. المجلد: ٠٩، العدد: (٠٢).
[٢٠.] محمد تركي عبد العباس. (٢٠٠٩). دور الانترنت في تدعيم الصيرفة الالكترونية مدخل تحليلي لاستخدام الانترنت في الخدمة المالية.(14)5 ,Al-Ghary Journal of Economic and Management Sciences .
[٢١.] محمد شكرين. (جانفي, ٢٠٢١). أزمة كوفيد ١٩، حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر. مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية. المجلد ١٢ العدد ٠١، الخاص (الجزء ١).
[٢٢.] مصعب عبد الهادي دياب الشيخ خليل. (٢٠١٩). المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية لقطاع غزة) ٢٠١١ م- ٢٠١٨ م. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، د ا رسة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد.
[٢٣.] مفتاح غزال، مراد بركات. (٢٠٢٠). الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة. ٠٣ (٠١).
[٢٤.] نادية سامي خضر. (٢٠٠٧). تضيق الفجوة بين الدول الصناعية والدول النامية في مجال الصيرفة الإلكترونية -دراسة نظرية تحليلية. مجلة تنمية الرافدين. ٨٧(٢٩).
[٢٥.] نزار صديق الياس القهواجي. (٢٠١٩). مستوى الحوكمة وتأثيرها في التنمية الاقتصادية للعراق ودول الجوار للمدة (١٩٩٦-٢٠١٧). مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد ١١، العدد ٢٦.
[٢٦.] م. د. نصير محمد عزال, م. م فلاح ثامر علوان & ,م. م محمد رسول مكي. (٢٠٢٠). السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة .(2017-2010) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية.75-50 ,(64)18.
[٢٧.] هناء عبد الغفار حمود السامرائي، آمنة عبد الأمير عبد الكريم الأميري. (٢٦ ٠٣, ٢٠١٧). تحليل لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الحساب المالي لميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥). مجلة العلوم لااقتصادية والإدارية، العدد١٠٠، المجلد ٢٣.
[٢٨.] يحيى حمود حسن البوعلي. (حزيران, ٢٠١٦). فاعلية المصارف الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة الاقتصادي الخليجي. العدد ٢٨.

[.٢٩] Ahmed, T., & Monir, A. (2018). Financial Technology in Banking Industry: Challenges and Opportunities. In International Conference on Economics and Administrative Sciences ICEAS.
[.٣٠] Alexander, K. (2017). Financial Inclusion, Fintech, and RegTech.
[.٣١] Villarreal, F. G. (2017). Financial inclusion of small rural producers.
[.٣٢] MOUNIRA, B., & NABILA, F. (2021). The reality of financial inclusion indicators in the city of Setif-A survey-. Economic Researcher Review, 9(1).
[.٣٣] Board, F. F. S. (2017). Financial stability implications from fintech: Supervisory and regulatory issues that merit authorities' attention. Financial Stability Board.

[.٣٤] Boot, A. W. (2017). The Future of Banking: From Scale & Scope Economies to Fintech 29. European Economy, (2), 77-95.
[.٣٥] Abir, B., & Ishaq, H. (2021). The relationship between financial inclusion and financial stability-Empirical evidence from the North African countries. Journal of Financial, Accounting & Managerial Studies, 8(1).
[.٣٦] Zetsche, D. A., Buckley, R. P., Arner, D. W., & Barberis, J. N. (2017). From FinTech to TechFin: the regulatory challenges of data-driven finance. NYUJL & Bus., 14, 393.
[.٣٧] Purnomo, H., & Khalda, S. (2019, November). Influence of Financial Technology on National Financial Institutions. In IOP Conference Series: Materials Science and Engineering (Vol. 662, No. 2, p. 022037). IOP Publishing.
[.٣٨] Parameshwar, H. S., Sruthie, A., Cisse, M. O. U. S. S. A., Kumar, M. A., & Misra, S. (2019). Fintech and disruptions: An impact assessment. Journal of Critical Reviews, 6(6), 89-97.
[.٣٩] HADEFI Abdelkrim Zoheir, B. M. (2019, June). Microcredit et inclusion financière en Algérie: Une étude d' impact. Arsad Journal for Economic and Management Studies. Vol. 2, Iss. 1.
[.٤٠] Joshua Blythin, J. V. (2017). The Development of FinTech in Nairobi: Contributions to Financial Inclusion and Barriers to Growth. Masters in Management Thesis, LUND UNIVERSITY School of Economics and Management.
[.٤١] Fenwick, M., McCahery, J. A., & Vermeulen, E. P. (2017). Fintech and the financing of entrepreneurs: From crowdfunding to marketplace lending.
[.٤٢] Mlanga, S. (2019). Implications of Financial Technology for Professionals in Financial Services in Nigeria. International Research Journal of Finance and Economics, ISSN, 1450, 2887.
[.٤٣] D'INCLUSION, C. D. U. I., DE, F. P. L. P. M., & L'ORGANISATION, D. L. C. (2018). CONSTRUCTION OF A FINANCIAL INCLUSION INDEX FOR MEMBER COUNTRIES OF THE ORGANIZATION OF ISLAMIC COOPERATION (OIC). Revue d'Economie et de Statistique Appliquée, 15(1).
[.٤٤] Cohen, M., & Nelson, C. (2011). Financial literacy: A step for clients towards financial inclusion. Global Microcredit Summit, 14(17), 1-34.
[.٤٥] Raza, M. S., Tang, J., Rubab, S., & Wen, X. (2019). Determining the nexus between financial inclusion and economic development in Pakistan. Journal of Money Laundering Control, 22(2), 195-209
[.٤٦] Nakaso, H. (2016, November). FinTech–its impacts on finance, economies and central banking. In speech to the University of Tokyo-Bank of Japan Joint Conference on FinTech and the Future of Money Remarks (Vol. 18).
[.٤٧] Ozili, P. K. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. Borsa Istanbul Review, 18(4), 329-340.
[.٤٨] Youcef, R. A. K. H. R. O. U. R., & Billel, B. E. N. I. L. L. E. S. (2021). L'inclusion financière: un levier au service d'une croissance économique inclusive en Algérie. Financial inclusion: a lever for inclusive economic growth in Algeria. *Management*, *39*(1), 56.
[.٤٩] Youssef, R., & Redouane, D. S. (2021). Financial Inclusion in Algeria: reality and outlook. Strategy & Development Review, 11(4).
[.٥٠] Youssef, R., & Redouane, D. S. (2021). Financial Inclusion in Algeria: reality and outlook. Strategy & Development Review, 11(4).

[.٥١] Kelly, S., Ferenzy, D., & McGrath, A. (2017). How financial institutions and fintechs are partnering for inclusion: Lessons from the frontlines. Center for Financial Inclusion at Accion.

١٠-الملاحق:

الملحق رقم (٠١): يوضح قياس قيمة مؤشرات الدراسة في مجموعة من البنوك العراقية والجزائرية في أحدث سنة منشورة

اسم البنك	عدد ماكينات الصراف الآلي	عدد محطات الدفع الالكتروني	عدد فروع البنوك المنتشرة على مستوى العراق والجزائر	مساهمة البنك في الناتج المحلي الإجمالي
الرمز	A	B	C	Y
بنك الجزائر الخارجي (bee)	111	902	100	٦٢,٥٤٨,٣٥٣,٠١٣
البنك الوطني الجزائري (BNA)	160	6309	216	٢٣,٠٤٧,٦٦٥,٠٠٠
المصرف الصناعي العراقي IB	١٩	١٩	١٩	١٦٦,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المصرف العراقي للتجارة TBI	70	١١٥	٢٨	١,٢٦٧,٠٠٠,٠٠٠.٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على آخر إحصائيات مواقع البنوك على الانترنيت وتقاريرها المالية المنشورة